September 2012

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

لجنة البرنامج

الدورة الثانية عشرة بعد المائة

روما، 5-9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012

تقرير عن تنفيذ قرار المجلس بشأن تمويل تقييم الأنشطة المموّلة من خارج الميزانية

موجز

- أُعدّت هذه الوثيقة استجابة لطلب لجنة البرنامج في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2011،[1] من أجل الحصول على تقرير مرحلي عن تنفيذ قرار المجلس تضمين المشاريع والبرامج المموّلة بمساهمات طوعية أحكاماً خاصة بالتقييم.
- منذ نهاية سنة 2011، اتخذت المنظمة عدداً من الخطوات لتحسين الامتثال لقرار المجلس، بما في ذلك تحسين التواصل مع موظفي المنظمة والشركاء من أصحاب الموارد حول التعميم الخاص بالبرنامج الميداني 1/2011 وإدراج التقييم في الوثيقة التوجيهية التي أُعدّت مؤخراً عن دورة مشاريع الفاو ومراعاة الأحكام الخاصة بالتقييم ومراقبتها بمزيد من الانتظام في المشاريع التي تُقرّ حديثاً.
- أفضت هذه الإجراءات بالفعل إلى بعض التقدّم ويتعيّن بذل مزيد من الجهود مع كلّ من موظفي الفاو ومع الشركاء من أصحاب الموارد من أجل العمل بتوجيهات قرار المجلس الصادر في سنة 2007.

الإجراءات التي يُقترح على لجنة البرنامج اتخاذها

قد ترغب اللجنة في ما يلي:

- لفت عناية المجلس إلى التقدم المحرز على صعيد تنفيذ القرار الصادر عنه في شهر يونيو/حزيران 2007 بشأن تمويل عمليات تقييم المشاريع والبرامج المموّلة من مساهمات طوعية؛
- لفت انتباه شركاء الفاو من أصحاب الموارد إلى أهمية التقييم في تركيبة الحوكمة في الفاو وإلى ضرورة الامتثال لقرار المجلس.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Robert Moore ، مدير مكتب التقييم

الهاتف: 570-53903 (06)

[1] الوثيقة CL 143/7

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

مقدمة

1- خضعت المشاريع والبرامج للتقييم منذ استحداث وظيفة التقييم في الفاو في سنة 1968. وشملت عمليات تقييم المشاريع، حتى أواخر التسعينات من القرن الماضي، مجمل أعمال التقييم في المنظمة. وأُتيحت الموارد اللازمة لهذه العمليات من ميزانيات المشاريع والبرامج نفسها. وكان قسم كبير من البرنامج الميداني للفاو يموّل، حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكانت عمليات التقييم تُدرج بطبيعة الحال ضمن هذه المشاريع.

2- وشهد العقد التالي عدداً من التغيّرات في البرنامج الميداني وفي طريقة تقييمه. ومع استحداث الفاو مقاربة منظّمة أكثر لتصميم برامجها، انتقلت إدارة التقييم شيئاً فشيئاً نحو عمليات تقييم إستراتيجية ومواضيعية تشمل كلاً من المشاريع والعمل المموّل من البرنامج العادي. وفي الوقت نفسه، شهد عدد عمليات تقييم المشاريع تراجعاً ملحوظاً من أكثر من 100 عملية تقييم في السنة في منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى زهاء 30 عملية تقييم في السنة في منتصف سنة 2000.

3- وقد بحثت لجنة البرنامج في دورتها السابعة والتسعين المنعقدة في شهر مايو/أيار 2007 في تقييم العمل المموّل من خارج الميزانية[2] وأشارت إلى أنّ تغطية التقييم من البرنامج الممول من خارج الميزانية لم يكن شاملاً بالكامل وإلى أنّ هذا قد حال دون ممارسة الأجهزة الرئاسية وظيفة الإشراف الموكلة إليها. واتفقت على ضرورة إجراء التقييم الاستراتيجي أكثر فأكثر بصورة برامجية وعلى مستوى البلدان، باستثناء مشاريع التعاون التقني الإنمائية الكبرى التي يتعيّن تقييمها منفردة[3].

4- وشدّد المجلس، في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة في شهر يونيو/حزيران 2007، بناء على توصية لجنة البرنامج، على أهمية التقييم المنتظم للعمل المموّل من خارج ميزانية المنظمة وأقرّ الترتيبات التالية لتقييم العمل الممول من خارج الميزانية:[4]

"(أ) إدراج بند اعتماد إلزامي للتقييم في جميع المشاريع الممولة من خارج الميزانية وفق جدول معلن. وسيجري إنشاء حسابين مجمّعين لأموال الأمانة لهذا الغرض: أحدهما للطوارئ ومشاريع إعادة التأهيل والآخر لمشاريع التعاون التقني من أجل التنمية. وتستثنى من هذا مشاريع التعاون التقني من أجل التنمية التي تربو على 4 ملايين دولار أمريكي والتي تبقى خاضعة للتقييم بصورة منفصلة؛

[2] الوثيقة PC 97/4f

[3] الوثيقة CL 132/11، الفقرة 39

[4] الوثيقة CL 132/REP، الفقرة 76

(ب) إضفاء الصبغة المؤسسية على ترتيبات تقييم برامج الطوارئ وإعادة التأهيل ووضع ترتيبات مماثلة لمشاريع التعاون التقني من أجل التنمية. ومع احترام استقلال التقييم والدور الذي تقوم به دائرة التقييم في هذا الصدد، فإن هذه العلاقات المؤسسية ستشمل إجراء حوارات شاملة مع أصحاب الشأن، خاصة جهات التمويل والبلدان الشريكة، بشأن اختيار عمليات التقييم وإجرائها."

5- وقد تضمّن ميثاق مكتب التقييم، الذي أقرّه المجلس في مايو/أيار 2010[5]، قرار المجلس المتعلق بالحسابين المشتركين للصندوقين الاستئمانيين الجديدين والأموال الإلزامية المخصصة من الميزانية للتقييم بالنسبة إلى جميع المبادرات المموّلة من مساهمات طوعية. وينص الميثاق أيضاً على أنّ "معايير التقييم المنفصل ومستويات المخصصات في ميزانيات المشاريع الخاصة بالتقييم ستُحدد طبقاً للخطوط التوجيهية الصادرة والتي يمكن للأجهزة الرئاسية مراجعتها دورياً".

6- وكان الصندوق الاستئماني لتقييم مشاريع الطوارئ وإعادة التأهيل قد أنشئ في أواخر سنة 2006. واستُخدم لتمويل دراسات التقييم الرئيسية للتدخلات في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل في كلّ من البلدان وفي مختلف الأقاليم وعلى المستوى العالمي. وكانت المساهمات في الصندوق الاستئماني منتظمة نوعاً ما مع أنّ مساهمة الشركاء من أصحاب الموارد فيه ليست عامة، على اعتبار أنّ بعضهم لا يزال يشدّد على تقييم كلّ مشروع على حدة أو أنه لا يقدم أية أموال على الإطلاق لإجراء التقييم.

7- وفي ما يتعلق بالصندوق الاستئماني للتعاون التقني في المشاريع الإنمائية، فقد أصدرت إدارة التعاون التقني في شهر مارس/آذار 2011 تعميماً خاصاً بالبرنامج الميداني 1/2011: *الأحكام الخاصة بالتقييم في التعاون التقني للمشاريع الإنمائية المموّلة من مساهمات طوعية*، وقد تضمّن التعميم توجيهات مفصّلة عن طريقة تنفيذ قرار المجلس. وينصّ التعميم على ما يلي:

- يُحسب المكوّن الخاص بالتقييم الإلزامي للأنشطة المموّلة من المساهمات الطوعية دون 4 ملايين دولار أمريكي ضمن الصندوق الاستئماني لتقييم التعاون التقني الإنمائي. ويحرص الصندوق الاستئماني على تأمين الموارد لتقييم الأنشطة المموّلة من المساهمات الطوعية. وسوف يُستخدم هذا الصندوق الاستئماني للاضطلاع بأنشطة التقييم الإستراتيجية والمواضيعية والقطرية؛
- إنّ أي أنشطة مموّلة من مساهمات طوعية بميزانية تفوق 4 ملايين دولار أمريكي يجب أن تشمل أحكاماً مناسبة لما لا يقلّ عن عملية تقييم منفصلة ومستقلة واحدة خلال مدة تنفيذها من ضمن ميزانية المشروع. وتبقى الأموال في مثل هذه الحالات ضمن ميزانية المشروع ولا يجري تحويلها إلى الحساب المشترك في الصندوق الاستئماني.

[5] الوثيقة CL 139/REP، الفقرة 24، الوثيقة CL 139/4، الملحق 1

8- ويشير التعميم الخاص بالبرنامج الميداني إلى مستوى مخصصات التقييم. ويكون موازياً للمستوى المعمول به في الصندوق الاستئماني لتقييم مشاريع الطوارئ وإعادة التأهيل.

9- وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول 2011، بحثت لجنة البرنامج في تقرير مرحلي عن تنفيذ قرار المجلس الصادر في سنة 2007.[6] وقد أشار التقرير إلى أنّ عدداً غير كافٍ من المشاريع التي تمّت الموافقة عليها في الفترة أبريل/نيسان - يوليو/تموز 2011 قد ساهم في الصندوق الاستئماني لتقييم التعاون التقني الإنمائي. ويُعزى هذا إلى انقضاء مدة زمنية محدودة منذ إنشاء الحساب المشترك للصندوق الاستئماني وأيضاً إلى تردّد بعض الشركاء من أصحاب الموارد إزاء تمويل عمليات التقييم كتكلفة مباشرة وفق الأساليب المحددة في قرار المجلس.

10- وطلبت لجنة البرنامج مزيداً من المعلومات المحدثة عن هذا الموضوع بعد سنة إضافية من التجربة. وقد أُعدّت هذه الوثيقة تلبية لطلب لجنة البرنامج.

التقدم المحرز في تنفيذ قرار المجلس الصادر في يونيو/حزيران 2007 *بشأن تقييم الأعمال المموّلة من خارج الميزانية منذ أكتوبر/تشرين الأول* 2011

11- قامت الإدارة، منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول 2011، بما يلي:

(أ) أصدرت تبليغاً إلى الشُعب الفنية والمكاتب الميدانية والشركاء من أصحاب الموارد تحثّهم فيه على إدراج الأحكام الخاصة بالتقييم بصورة منتظمة في جميع المشاريع والبرامج المموّلة بواسطة مساهمات طوعية؛

(ب) أرفقت نطاق تغطية التقييم في الدليل الجديد لدورة المشاريع والتدريب المتصل بذلك، بمعلومات عمليّة لواضعي المشاريع؛

(ج) قامت بتعزيز الرصد من قِبل إدارة التعاون التقني ومكتب التقييم لمدى التقيّد بقرار المجلس بالنسبة إلى جميع المشاريع التي تمّت الموافقة عليها.

12- وكان خط الأساس لتقييم التقدم في التقرير الحالي هو مجموعة المشاريع التي تمّت الموافقة عليها في الفترة من 1 أبريل/نيسان إلى 30 يونيو/حزيران 2011. ومن أصل 33 مبادرة تمّت الموافقة عليها في هذه الفترة، ينبغي إدراج أحكام خاصة بالتقييم في 17 منها. غير أنّ 6 منها فقط من أصل 17 مشروعاً (35 في المائة) تضمّنت مثل هذه الأحكام. وشكّلت هذه المشاريع الستّة التي تضمّنت أحكاماً خاصة بالتقييم 54 في المائة من مجموع تمويل المشاريع خلال الفترة المذكورة.

[6] الوثيقة PC 108/7

13- وخلال الفترة الممتدة من 1 يوليو/تموز 2011 إلى 31 يوليو/تموز 2012، تمّت الموافقة على 167 مشروعاً جديداً. وأُعفي 75 مشروعاً (المجموعة 1) منها من التقييم من قِبل الفاو وكان يتعيّن على 92 مشروعاً (المجموعات 2-4 في الجدول 1) أن تتضمّن مكونات خاصة بالتقييم ضمن الأحكام التي نص عليها التعميم الخاص بالبرنامج الميداني، كما هو مبيّن أدناه

الجدول 1: الامتثال للتعميم الخاص بالبرنامج الميداني 1/2011 خلال الفترة الممتدة من 1 يوليو/تموز 2011 إلى 31 يوليو/تموز 2012

المجموعة	التعريف	العدد	٪ من العدد الإجمالي	٪ من الميزانية الإجمالية
1	المشاريع غير الخاضعة للتقييم بسبب حجم الميزانية أو مواصفات أخرى	75	45%	13%
2	المشاريع التي ستساهم في الصندوق الاستئماني للتقييم	11	7%	4%
3	المشاريع التي تتضمّن أحكاماً للتقييم المنفصل	33	20%	59%
4	المشاريع التي تمّ التفاوض بشأنها قبل 1 أبريل/نيسان 2011 لكن تمّت الموافقة عليها بعد صدور التعميم	13	8%	4%
5	المشاريع التي لا تمتثل للتعميم	35	21%	20%
	المجموع	167	100%	

- **المجموعة 1:** من بين المشاريع المعفاة من التقييم من قِبل الفاو والبالغ عددها 75 مشروعاً، بلغت الميزانية الإجمالية لـ 59 منها ما يعادل أو ما يقلّ عن 000 200 دولار أمريكي وكانت 9 مشاريع منها برامج مشتركة مع الأمم المتحدة ولم تتضمّن أحكاماً خاصة بالتقييم من قِبل كلّ من الوكالات المشاركة، في حين كانت 7 مشاريع معفاة من التقييم بالاتفاق مع إدارة التقييم؛
- **المجموعتان 2 و3:** تشملان ما مجموعه 44 مشروعاً ينبغي إخضاعها للتقييم وتستوفي شروط التعميم. وتشكل هذه المجموعة، مقارنة بخط الأساس، تحسّناً بنسبة 13 في المائة من حيث عدد المشاريع وبنسبة 9 في المائة من حيث حجم التمويل؛
- **المجموعة 5:** تشكّل المشاريع التي لم تمتثل للتعميم، وعددها 35 مشروعاً، نسبة 38 في المائة من المشاريع التي يجب أن تتضمّن أحكاماً خاصة بالتقييم؛ وتقدّر "المساهمة المفقودة" من مجموعة المشاريع هذه في الصندوق الاستئماني بحدود 000 250 دولار أمريكي. وكانت هناك ثلاثة أسباب رئيسية لتصنيف المشاريع ضمن فئة المشاريع غير المتثلة:

(1) في ثمانية من المشاريع، لم يكن المبرر الذي أُعطي لعدم الامتثال للتعميم مبرراً مرضياً؛

(2) في ستة من المشاريع، رغم إدراج مكوّن خاص بالتقييم في القسم السردي من وثيقة المشروع أو ميزانية المشروع، لم تكن الموارد المخصصة كافية ولم تستوفِ توجيهات التعميم؛

(3) في 21 من المشاريع، لم يكن من المقرر إجراء أي تقييم بإشراف إدارة التقييم في الفاو ضمن القسم السردي من وثيقة المشروع و/أو لم تُخصص موارد للتقييم في ميزانية المشاريع. ويُعزى هذا عادة إلى قرارات الشركاء من أصحاب الموارد المحافظة على إجراءات التقييم الخاصة بهم والتي كانت في بعض الحالات غير مطابقة لسياسة التقييم في الفاو.

14- ويبيّن الجدول 2 توزيع المشاريع التي لا تمتثل للتعميم مصنّفة بحسب الشركاء من أصحاب الموارد، وذلك مقارنة بالعدد الإجمالي للمشاريع التي يتعيّن إدراج أحكام خاصة بالتقييم فيها، والمموّلة من الجهة المانحة نفسها.

الجدول 2 – المشاريع التي تمّت الموافقة عليها في الفترة من 1 يوليو/تموز 2011 إلى 31 يوليو/تموز 2012 ضمن المجموعة 5، بحسب المانحين

الجهة المانحة	مجموع المشاريع التي تمت الموافقة عليها ويجب أن تتضمّن أحكاماً خاصة بالتقييم	المشاريع التي تمت الموافقة عليها ولا تمتثل للأحكام الخاصة بالتقييم (المجموعة 5)
الاتحاد الأوروبي	20	10
متعددة الجهات	5	3
ألمانيا	6	2
الأرجنتين	2	2
مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة بالنسبة إلى تدابير الصحة والصحة النباتية	3	2
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	2	2
مؤسسة بيل وملينداً غيتس	2	2
الولايات المتحدة الأمريكية	3	1
أستراليا	1	1
بلجيكا	1	1
البرازيل	1	1
كولومبيا	1	1
مرفق البيئة العالمية (الفاو)	3	1
إيطاليا	3	1
سويسرا	1	1
المملكة المتحدة	2	1
الاتحاد الأوروبي للبحوث في مجال المعلوماتية والرياضيات	1	1
فرنسا	1	1
اليابان	2	1

الاستنتاجات

15- تبلغ ميزانية عدد ملحوظ من المشاريع (34 في المائة من المجموع) المموّلة من خلال الفاو منذ شهر أبريل/نيسان 2011 ما يقلّ عن الحد الأدنى المطلوب لإضافة أحكام خاصة بالتقييم، أي 001 200 دولار أمريكي.

16- وقد أدّت الإجراءات التي اتخذتها إدارة الفاو لتشجيع الامتثال للتعميم الخاص بالبرنامج الميداني 1/2011 والقرار الصادر عن المجلس في سنة 2007 بشأن الأحكام الخاصة بتقييم المبادرات الممولة من خارج الميزانية إلى ازدياد نسبة المشاريع التي تتضمّن أحكاماً خاصة بالتقييم وتتماشى مع التعميم المذكور.

17- لكن لا بد من بذل مزيد من الجهود حرصاً على الموافقة على جميع المشاريع ذي الصلة وعلى أن تتضمّن الأحكام المناسبة للتقييم، وذلك من خلال تعزيز الحوار والإيضاحات مع الشركاء من أصحاب الموارد والمراقبة الداخلية.

18- وتُقدّر المساهمات في الصندوق الاستئماني لتقييم التعاون التقني الإنمائي مع نهاية سنة 2012 بحدود 000 250 دولار أمريكي، ونصف هذا المبلغ تقريباً في ما لو امتثلت جميع المشاريع التي لا تتعدى ميزانيتها 000 200 دولار أمريكي مع التعميم. وستُعرض الاقتراحات الأولية بشأن استخدام هذه الموارد على لجنة البرنامج في سنة 2013.

19- وستواصل الإدارة مراقبة الامتثال للتعميم الخاص بالبرنامج الميداني 1/2011 والقرار الصادر عن المجلس في سنة 2007.

الإجراءات التي يُقترح على لجنة البرنامج اتخاذها

20- قد ترغب اللجنة في:

- لفت انتباه المجلس إلى التقدم المحرز على صعيد تنفيذ القرار الصادر عنه في شهر يونيو/حزيران 2007 بشأن تمويل عمليات تقييم المشاريع والبرامج المموّلة بمساهمات طوعية؛
- لفت انتباه شركاء الفاو من أصحاب الموارد إلى أهمية التقييم في تركيبة الحوكمة في الفاو وإلى ضرورة الامتثال لقرار المجلس.